

واقع الاستثمار السياحي الفندقي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية The reality of hotel tourism investment in Algeria and its role in achieving development

نهاد حمدان^{1*}، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، nihed22@live.fr

تاريخ قبول المقال: 2025/05/26

تاريخ إرسال المقال: 2025/01/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حالة الاستثمار الفندقي السياحي في الجزائر، والتعرف على أهميته في دعم القطاع السياحي، كونه دعامة رئيسية تعمل على النهوض بالسياحة وتعزيز إسهامها في التنمية. وقد خلصت الدراسة، إلى أن الاستثمار السياحي في مجال الفنادق لا يزال يواجه تحديات من حيث تلبية المعايير المطلوبة، مما انعكس على دوره في تحقيق التنمية. فرغم وجود بعض التطور والنمو في الإحصائيات المسجلة، إلا أن ما هو مأمول لا يزال بعيدًا، خاصة في سبيل دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز تموقع الجزائر ضمن الأسواق السياحية العالمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي - الحظيرة الفندقية - التنمية - القطاع السياحي.

Abstract:

This study aims to explore the reality of hotel tourism investment in Algeria, focusing on its role in supporting the tourism sector as one of the key pillars for tourism development and enhancing its contribution to achieving tourism development. The study analyzes the reality of the hotel capacity in Algeria, which still falls short of the required standards, limiting its ability to effectively contribute to development. Although some growth has been recorded, these figures do not support the national economy nor position Algeria in the global tourism market.

Keywords: Tourism Investment – Hotel Capacity – Development – Tourism Sector.

* نهاد حمدان.

المقدمة:

شكلت السياحة عنصرا رئيسيا في اقتصاديات كثير من دول العالم، ولا سيما الدول التي تمتلك مقومات نجاحها سواء كانت طبيعية وحتى بشرية، والجزائر تمثل إحدى تلك الدول التي تمتلك هذه العناصر إلا أنها غير مستغلة بالشكل الصحيح؛ وعليه فقد سعت الدولة الجزائرية إلى وضع عدد من الاستراتيجيات الهادفة إلى النهوض بهذا القطاع للخروج من الاقتصاد الريعي، من خلال تشجيع الاستثمارات عامة والاستثمار في القطاع السياحي بصفة خاصة كونها قدمت عدد من التسهيلات والامتيازات لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في هذا القطاع.

يُعتبر الاستثمار في القطاع الفندقي عمودًا فقريًا لصناعة السياحة، فهو ليس مجرد مكون أساسي للبنية التحتية السياحية، بل هو عنصر رئيسي في تحسين تجربة الزوار، واستقطاب المزيد من السياح، وتعزيز سمعة الوجهات السياحية على المستوى المحلي والدولي. وفي السياق الجزائري، يمثل الاستثمار السياحي الفندقي فرصة ذهبية لاستغلال الإمكانيات السياحية المتنوعة التي تزخر بها البلاد بدءًا من الشواطئ الساحرة إلى الصحراء الواسعة، ومن المعالم التاريخية العريقة إلى المناطق الطبيعية الخلابة لا سيما وأن أهمية هذا القطاع تجعله عامل محوري للتنمية والنهوض بالاقتصاد الجزائري.

انطلاقًا من هذه الرؤية، يمكن طرح الإشكالية الآتية : ماهو واقع الاستثمار السياحي الفندقي في الجزائر؟ وماهو دوره في تحقيق التنمية؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الورقة البحثية في كونها تسلط الضوء على الاستثمار السياحي الفندقي في الجزائر كأحد المحركات الأساسية للنهوض بالقطاع السياحي وتحقيق التنمية، من خلال تحليل الواقع الذي يساعد في فهم الفجوة بين الإمكانيات المتاحة ومستوى الاستثمار الفعلي، إضافة إلى إبراز الدور التنموي الذي يؤديه هذا الاستثمار من خلال عرض احصائيات في هذا المجال تساعد في الأخير إلى التوصل إلى نتائج تسهم في وضع توصيات عملية تساعد الجهات المعنية.

أهداف البحث:

تمثل الدراسة إضافة علمية تصبو إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتجسد في :

1- التعرف على مفهوم الاستثمار السياحي وإبراز الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين في الجزائر؛

2- توضيح واقع الاستثمار السياحي الفندقي في الجزائر خلال الفترة المدروسة من خلال عرض عدد من الإحصائيات في هذا المجال؛

3- تحديد دور الاستثمار السياحي الفندقي بالجزائر في تنمية القطاع السياحي وجعله موردا اقتصاديا بديلا عن قطاع المحروقات.

منهج البحث:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لمعالجة هذا الموضوع، أين تم جمع أهم ما ورد في المراجع والاحصائيات والدوريات والتقارير الرسمية، بهدف تحليلها والوقوف على دلالاتها بما يحقق لنا إجابات منطقية وعلمية دقيقة حول الموضوع محل الدراسة.

محاور البحث:

قسمت فقرات هذا البحث إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: خلفية عامة حول الاستثمار السياحي

المبحث الثاني: واقع الاستثمار السياحي الفندقي في الجزائر

المبحث الثالث: دور الاستثمار السياحي الفندقي في تحقيق التنمية

المبحث الأول: خلفية عامة حول الاستثمار السياحي

في ظل سعي الجزائر إلى تصحيح مسار التنمية في القطاع السياحي، تعمل الدولة على توفير مجموعة من الفرص والامتيازات التي تهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين وتشجيعهم على توجيه استثماراتهم نحو هذا القطاع الحيوي. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المحور إلى استعراض مفهوم الاستثمار السياحي، تسليط الضوء على الفرص والامتيازات المقدمة للمستثمرين، وأخيراً تقديم مجموعة من الإحصائيات التي تبرز الوضع الحالي للاستثمار السياحي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي:

كغيره من المصطلحات فقد حضي الاستثمار السياحي بالعديد من المفاهيم التي من شأنها أن تقدم صورة واضحة تسمح بفهم المعنى الحقيقي لهذا الأخير.

لقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه: " التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيئة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.¹

كما يقصد بالاستثمار السياحي على أنه : " توظيف الأموال من أجل خلق رأسمال مادي وبشري، من أجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة.²

تبعا لما سبق إن الاستثمار السياحي يعبر عن النشاطات التي توفر فرصا استثمارية تشجع المنافسة في السوق السياحية، عن طريق إقامة مشاريع تعمل على توظيف الأموال في المقومات والإمكانيات الأساسية للصناعة السياحية، بغرض تحقيق العديد من المكاسب والفوائد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية.

تتجسد هذه المقومات والإمكانيات في عنصرين رئيسيين هما:³

أولاً: الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية (الخدمات السياحية) وتشمل خدمات الإقامة، الإعاشة والتسهيلات الترفيهية؛ إضافة إلى خدمات النقل والاتصالات.

¹ رعد مجيد العاني: الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص

19.

² تريكي العربي : واقع الاستثمار الاستثمار السياحي - دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 38.

³ عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة : الاستثمار السياحي في محافظة العلا، بحث مقدم إلى الهيئة العليا للسياحة والآثار، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، 2008، ص16.

ثانياً: الاستثمار في مجال الثروة السياحية حيث يتمركز الاستثمار في هذا المجال في مواقع الجذب السياحي وموارده الثقافية والطبيعية.

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي في الجزائر

إن القطاع السياحي في الجزائر يعد بديلاً للمحروقات مستقبلاً في حال ما تمت ترقيته، لأنه يعمل على توفير العملة الصعبة من السياحة الخارجية، بالتالي تقليل التركيز على المحروقات بكونها قطاعاً رئيسياً في النمو الاقتصادي للوطن. سعت الدولة إلى توفير المناخ المشجع على الاستثمار في هذا القطاع انطلاقاً من تقديم عدة امتيازات وتحفيزات في هذا المجال،⁴ حيث قامت بسن قوانين كان آخرها قانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار.⁵

بالعودة إلى القانون المتعلق بالاستثمار تم الانتباه إلى أنه أضاف العديد من الامتيازات للمستثمرين الوطنيين والأجانب لم تكن موجودة في ما سبق من القوانين. نوضحها في ثلاث تصنيفات هي:

أولاً: الأنظمة التحفيزية في نظام القطاعات: إن المستثمر الذي يسجل مشروعه الاستثماري لدى الوكالة الجزائرية للاستثمار سيتمكن من الاستفادة من المزايا التي تقدمها الوكالة خلال إنجاز مشروعه،⁶ وفقاً لـ:

1- عند الإنجاز:

أ- إعفاء السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من الحقوق الجمركية.

ب- الإعفاء السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة.

⁴ عوينان عبد القادر: السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 79.

⁵ قانون رقم 18-22 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، (الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 50، مؤرخة في 28 يوليو 2022)، ص 5.

⁶ بوفاتح محمد بلقاسم، الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 18/22، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، مارس 2023، ص 295.

ج- إعفاء المستثمر عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري.

د- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص المادة العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال.

هـ- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

و- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

2- **عند الاستغلال:** ولمدة 3 سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثانيا: الأنظمة التحفيزية في نظام المناطق: أي المناطق التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة والمواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتأمين وتتعلق بكل من المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير،⁷ تم منح امتيازات في هذه المناطق على مرحلتين:⁸

1- **عند الانجاز:** حددت في المادة 27 من قانون 22-18 المتعلق بالاستثمار وهي لا تختلف عن ما منح من امتيازات في الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات والتي تم تناولها آنفا.

2- **عند الإستغلال:** خلال مدة من 5 إلى 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

⁷ بوفاتح محمد بلقاسم، المرجع سبق ذكره، ص 295.

⁸ قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 9.

ثالثا: الأنظمة التحفيزية في نظام الاستثمارات المهيكلية: حسب نص المادة 15 من المرسوم التنفيذي 22-302، " الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة".⁹

تتلخص الامتيازات الممنوحة في هكذا استثمار وفقا للتالي:¹⁰

1- **عند الانجاز**، وضحاها المشرع في المادة 27 من قانون 22-18 المتعلق بالاستثمار وهي الامتيازات الممنوحة في الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات والتي تم تناولها آنفا.

2- **عند الاستغلال**، في مدة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

هناك إمكانية لأن تستفيد الاستثمارات المهيكلية من مرافقة الدولة بالتكفل الجزئي أو الكلي لأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها، اعتمادا على اتفاقية معدة بموافقة الحكومة بين الوكالة التمس تتصر باسم الدولة والمستثمر.

المطلب الثالث: وضع الاستثمار السياحي الفندقي في الجزائر

يقتضي التعرف على وضع الاستثمار السياحي الفندقي في الجزائر الإلمام بعدد من الإحصائيات التي تساهم في تقييم هذا الوضع، وهو ما سنحاول التفصيل فيه من خلال ما سيأتي.

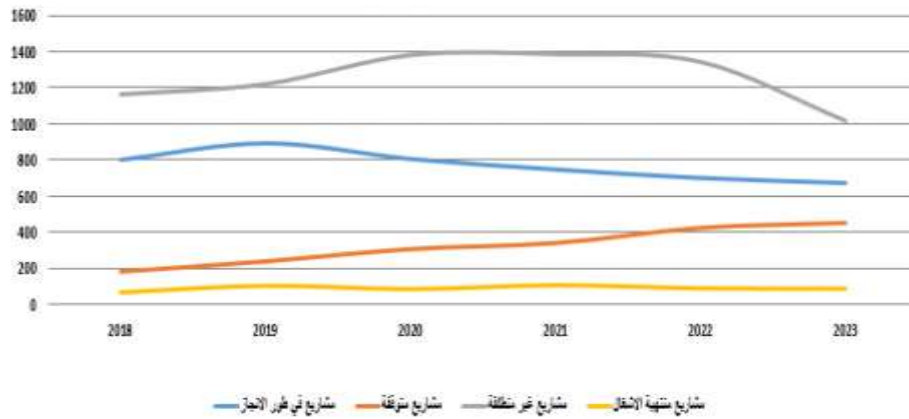
أولا: المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر:

يمكن التعرف على عدد المشاريع لتقييم وضع الاستثمارات السياحية في الشكل رقم (1)

⁹ بوفاتح محمد بلقاسم، المرجع سبق ذكره، ص 296.

¹⁰ قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص9.

الشكل (1): المشاريع الاستثمارية السياحية للفترة بين 2018 - 2023.



المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، التهيئة والاستثمار السياحي، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-b2dbbcd>

تاريخ التصفح: 2024/11/05 12:20

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن هناك تفاوت واضح في عدد المشاريع السياحية أين كان العدد الأكبر خلال السنوات المبينة للمشاريع غير المنطلقة تليها كل من المشاريع في طور الانجاز التي شهدت تراجعاً في السنوات الأربعة الأخيرة من 889 مشروعاً سنة 2019 إلى 674 مشروع في سنة 2023، ثم المشاريع المتوقفة التي ارتفع عددها في السنوات الأخيرة ليصل إلى 455 مشروع سنة 2023، فيما كانت المشاريع المنتهية الأشغال الأقل عدد والتي هي الأخرى عرفت تراجعاً مقارنة بسنة 2019 أين تم انجاز 107 مشروع ليصل إلى 89 مشروع منجز فقط سنة 2023 وهو ما يتضح جلياً في الجدول رقم (1).

الجدول (1): وضعية المشاريع الاستثمارية السياحية للفترة بين 2018 - 2023.

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
674	701	747	804	889	799	مشاريع في طور الإنجاز
455	427	342	308	239	181	مشاريع متوقفة
1017	1342	1385	1380	1220	1163	مشاريع غير منطلقة

89	92	111	87	107	67	مشاريع منتهية الأشغال
2235	2562	2585	2579	2455	2210	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، التهيئة والاستثمار السياحي، المرجع سبق ذكره.

مما سبق، نقول بأنه رغم الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بالقطاع تعد نسبة الاستثمار في القطاع السياحي غير كافية بالنظر إلى أن عدد المشاريع غير المنطلقة والمتوقفة طوال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023 حازت على الحصة الأكبر مقارنة ببقية المشاريع، فيما كانت المشاريع منتهية الأشغال الأقل عددا طوال الفترة المبينة في الجدول والتي حدد أقصاها ب 111 مشروع منجز في سنة 2021؛ وهو ما يدل على أن الاستثمار في هذا المجال يشوبه العديد من المعوقات والمشاكل المحيطة به.

يعد مشكل تمويل الاستثمارات السياحية اهم عائق يعرقل هذا المسار، فالتمويل المالي مهم جدا للاستثمارات السياحية، غير أن الجزائر جمدت أغلب المشاريع العمومية ومنها المشاريع السياحية بسبب الأزمة المالية نتيجة انهيار أسعار البترول، غير أنه بالعودة إلى القوانين الوضعية لمختلف النشاطات الاقتصادية ومنها قطاع السياحة، فقد تم اعتبارها قطاعات ذات أولوية وإستراتيجية لذلك كان من الأجدر ألا يمسها التشقق، كون أن الاستثمار في هذا القطاع يساهم في الرفع من القدرات الاستيعابية للمؤسسات الفندقية والتي تبقى حقيقة متواضعة جدا مقارنة بدول الجوار على الأقل، كما أنه يعمل على تقليص نسبة البطالة خصوصا في الفئة الشبانية.¹¹

كما أن التمويل المالي للاستثمار السياحي من قبل الهيئات العمومية - على غرار مصادر التمويل الأخرى- متذبذب ومتواضع جدا نتيجة تأثره بالأزمات المالية التي عرفت الجزائر، حتى أنه في فترة تحسن الوضعية المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول لم يتم استغلال هذه الموارد المالية في تطوير القطاع السياحي.¹²

كما أن التمويل المالي للاستثمار السياحي من قبل الهيئات العمومية - على غرار مصادر التمويل الأخرى- متذبذب ومتواضع جدا نتيجة تأثره بالأزمات المالية التي عرفت الجزائر، حتى أنه في فترة تحسن الوضعية المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول لم يتم استغلال هذه الموارد المالية في تطوير القطاع السياحي.¹³

¹¹ محمد ضويفي، النظام القانوني لتمويل الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 2، جوان 2022، ص 705.

¹² محمد ضويفي، المرجع سبق ذكره، ص 706.

¹³ المرجع نفسه، ص 706.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار السياحي الفندقي في الجزائر

على اعتبار أن الطاقة الفندقية تعد أحد المؤشرات الهامة التي من خلالها يمكن قياس مدى تطور القطاع السياحي وتقييم حجم الاستثمارات في هذا النوع من الهياكل فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على حجم الهياكل الفندقية في الجزائر خلال السنوات الستة الأخيرة ضمن مطلبين هما الطاقة الفندقية في الجزائر وتوزيع الفنادق حسب الطابع على التوالي.

المطلب الأول: الطاقة الفندقية في الجزائر

إن الالمام بالطاقة الفندقية التي تتوفر عليها الدولة الجزائرية يستوجب منا عرض الاحصائيات المتوفرة في المواقع الرسمية للسلطات المعنية وهو ما يتضح جليا من خلال الجدول رقم (2) المبين أدناه.

الجدول (2): عدد الفنادق في الجزائر في الفترة بين 2018-2023

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الفنادق	119 155	125 676	127 614	132266	145526	151052

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الإيواء السياحي، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-d94a9fbb>

تاريخ التصفح: 2024/11/09 08:15

من خلال الجدول (2) يتضح أن عدد الفنادق في تزايد مستمر خلال الفترة الموضحة، حيث تطور من 119 155 فندقا سنة 2018 إلى 151052 فندقا سنة 2023، وما يلاحظ إلى أن وتيرة الارتفاع من سنة إلى أخرى كانت متفاوتة حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها بين سنتي 2021 و2022 أين زاد عدد الفنادق بـ 13260 فندقا. بينما تميزت السنوات الستة الأخيرة بتطور معتبر يعكس الجهود التي تبذلها الدولة لتنشيط الهيكل القاعدية لهذا القطاع الحساس إلا أنه مايزال لم يصل بعد لمصاف الدول المجاورة الناشطة في هذا المجال.

المطلب الأول: توزيع الفنادق حسب الطابع

نبين عدد الفنادق استنادا للطابع أي طبيعة المنتج السياحي في الجدول (3) وذلك خلال نفس الفترة المدروسة آنفا كما جاء في احصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

الجدول رقم (3): توزيع عدد الفنادق حسب الطابع

الطبيعة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حضري	1002	1045	1070	1115	1154	1197
ساحلي	249	252	253	258	283	298
صحراوي	73	76	80	83	86	87
حموي	25	25	27	27	33	34
مناخي	19	19	19	19	20	22
المجموع	1368	1417	1449	1502	1576	1638

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الإيواء السياحي، المرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ ان ارتفاع العدد الإجمالي للفنادق يعكس ظاهريا تحسن الطاقة الفندقية، حيث وصل عدد الفنادق الحضرية إلى 1197 فندقا سنة 2023 مقارنة بسنة 1002 فندقا سنة 2018 وهو ما جعلها تحافظ على حصة الأسد في القطاع السياحي، تليها كل من الفنادق الساحلية والصحراوية بعددي 298 و 87 على التوالي بتغير قدره 49 فندقا ساحليا و 14 فندقا صحراويا خلال ستة سنوات، فيما تبقى الفنادق الحموية والمناخية في ذيل الترتيب بعددي 34 و 22 على التوالي سنة 2023 مقارنة بعددي 25 و 19 سنة 2018.

كخلاصة يمكن القول أن الأنماط السياحية في الحظيرة الفندقية لا تتلاءم مع الإمكانيات والمقومات التي تتوفر عليها البلاد، فالحصة الكبيرة كانت للفنادق الحضرية فيما كانت باقي الأنماط ضعيفة على الرغم من أنها تستهوي السياح سواء كانوا محليين أو أجانب، مما جعلها لا تتماشى وحجم الطلب لهؤلاء، الأمر الذي عزز من عزوفهم عن السياحة في الجزائر.

إن عدم الاستغلال الأمثل للمقومات السياحية في هذا المجال، خاصة مع الغياب التام للفنادق الخضراء (البيئية) من إجمالي عدد الفنادق في الجزائر من شأنه أن يؤثر سلبا على الحظيرة الفندقية ونمو القطاع

السياحي، لا سيما وأن بناء فنادق بيئية أو تكييف الفنادق العادية القائمة وجعلها خضراء صار اتجاهًا قائمًا بقوة ووضوح في ظل تنامي الوعي البيئي لدى الناس عموماً والسياح على وجه الخصوص.

المبحث الثالث: دور الاستثمار السياحي الفندقي في تحقيق التنمية

من خلال هذا العنصر سنستعرض دور الاستثمار السياحي الفندقي في تحقيق التنمية بالقطاع من خلال عدد من المؤشرات ألا وهي: تطور عدد السياح، طاقة الإيواء السياحي بالحظيرة الفندقية، الإيرادات السياحية، وأخيرا عدد العمالة في القطاع السياحي وما يجب التنويه له إلى أنه تم الاعتماد على احصائيات الوزارة الوصية وقمنا بتقادي الأرقام الصادرة من مكاتب ومواقع الدراسات الأجنبية كالبنك الدولي نظرا للتضارب الكبير في الأرقام بين النتائج المحلية ونظيرتها الأجنبية.

المطلب الأول: تطور عدد السياح

يشهد تدفق السواح عبر الحدود الجزائرية وفقا للجدول المبين أدناه أنه قد بلغ ذروته سنة 2023 بعدد 3 3292 508 سائحا وافدا وهذا ما يعتبر إنجاز كبير لأن هذا العدد تم تسجيله لأول مرة في تاريخ السياحة الجزائرية، حيث تم إحصاء 3 292 508 سائح عبروا الحدود الجزائرية، مسجلين معدل نمو قدره 135.51% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، بزيادة قدرها 1 894 460 سائح.

وبالعودة إلى ذات الجدول نجد أن سنة 2021 قد حظيت بأقل عدد من السياح الوافدين خلال السنوات الموضحة، حيث تم تراجع معدل النمو بنسبة -78,81% وهذا أمر طبيعي بسبب جائحة كورونا التي فرضت على الدولة الجزائرية فرض حجر صحي وغلق حدودها من أجل السيطرة على هذا الفيروس.

الجدول (04): دخول السواح عبر الحدود الجزائرية

2023	2022	2021	2020	2019	
2 195 519	757 380	66 995	509 736	1 933 778	الأجانب
189,88%	1030,50%	-86,86%	-73,64%	/	معدل النمو
1 096 989	640 668	58 243	81 295	437 278	الجزائريين المقيمين بالخارج
71,23%	999,99%	-28,36%	-81,41%	/	معدل النمو
3 292 508	1 398 048	125 238	591 031	2 371 056	المجموع الإجمالي

135,51%	1016,31%	-78,81%	-75,07%	/	معدل النمو
---------	----------	---------	---------	---	------------

المصدر: تدفق السواح عبر الحدود الجزائرية سنة 2023 - جانفي 2024، ص6، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/wp-content/uploads/2024/08/%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%AD-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2023.docx>
تاريخ التصفح: 2024/11/06

08:39

ومن أجل تقديم معلومات أكثر دقة فإن الجدول الموالي يوضح البلدان الأهم دخولا للسياح الأجانب عبر الحدود الجزائرية أين حظيت الجارة تونس بأعلى عدد قدر بـ 1.820.206 وافدا وبمعدل نمو إيجابي قدر بـ 82,91 %، تليها فرنسا التي تعد الأولى من بين باقي دول العالم الأجنبية دخولا للسياح وهذا راجع أن عددا كبيرا من الوافدين هم جزائريون يحملون جنسية فرنسية، وقد وصل عددهم إلى 110.470 وافدا وبمعدل نمو إيجابي قدر بـ 5,03 %، فيما حظيت بقية الدول بعدد وافدين قليل وبأعداد متفاوتة مسجلة جلها معدلات نمو إيجابية خلال سنة 2023، كانت أقلها عددا دولة ألمانيا بعدد 7058 وافدا وبمعدل نمو قدر بـ 0,32 %.

وأسابب قلة الوافدين من الدول الأوروبية تعود لضعف تنافسية قطاع السياحة الجزائري في السوق السياحي العالمي من جهة، وعدم رقي البنية التحتية لما هو موجود لدى باقي الدول السياحية وبالأخص الجارتين تونس والمغرب، إضافة إلى ضعف الترويج السياحي لدولة الجزائر لدى هذه الدول كوجهة سياحية تزخر بمعالم وموروثات طبيعية وثقافية جاذبة لمواطني هذه البلدان.

الجدول (05): ترتيب دخول السواح الأجانب عبر الحدود الجزائرية حسب أهم الدول الوافدين منها خلال

سنة 2023

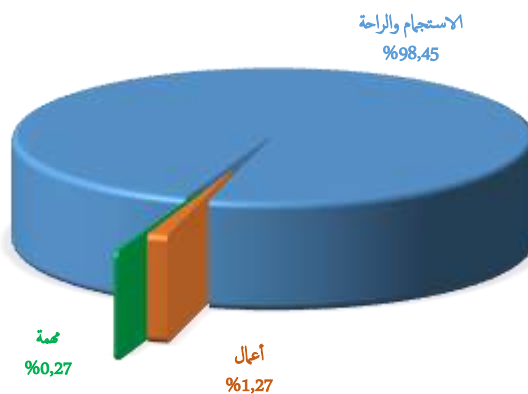
النسبة	2023	2022	2021	2020	2019	
82,91%	1.820.206	496.278	7.648	369.571	1.323.709	تونس
5,03%	110.470	66.979	11.964	36.576	164.907	فرنسا
1,86%	40.823	21.654	1.492	19.948	79.505	المغرب
1,20%	26.348	21.832	943	4.757	17.433	ليبيا
0,77%	16.976	5.848	5.192	4.993	39.437	الصين
0,77%	16.892	14.882	3.961	7.585	35.828	اسبانيا

تركيا	32.593	8.541	7.152	14.890	12.939	0,59%
ايطاليا	24.430	4.508	2.615	9.706	12.208	0,56%
الو.م الامريكية	6.382	1.617	1.052	5.843	7.466	0,34%
المانيا	11.807	2.463	1.288	5.251	7.058	0,32%
المجموع الجزئي	1.736.030	460.559	43.307	663.163	2.071.386	94,35%
مجموع الأجانب	1.933.778	509.736	66.995	757.380	2.195.519	100,00%

المصدر: تدفق السواح عبر الحدود الجزائرية سنة 2023 - جانفي 2024 -، المرجع سبق ذكره، ص11.

وما يجب التنويه له هو أنه بحسب احصائيات الوزارة الوصية بقطاع السياحة فإن أغلب الوافدين من السواح الأجانب الذين عبروا الحدود الجزائرية كان الغرض من زيارتهم الاستجمام والراحة، بنسبة 98.45% ما يعادل 2 161 592 أجنبي، يليه غرض زيارة الأعمال بنسبة 01.27% ما يعادل 27 901 وفي المرتبة الأخيرة غرض زيارة المهام الذي يعد اقل نسبة 0.27% ما يعادل 6 026. وهو ما يتضح جليا في الشكل الموضح أدناه.

الشكل رقم (2): دخول السواح حسب الغرض خلال سنة 2023



المصدر: تدفق السواح عبر الحدود الجزائرية سنة 2023 - جانفي 2024 -، المرجع سبق ذكره، ص07.

مما سبق، يمكن القول بأن الأرقام المسجلة في عدد الوافدين من السواح إلى الجزائر في سنة 2023، هي انعكاس أولي لنتائج الاستراتيجية القطاعية لترقية الوجهة السياحية الجزائرية، لا سيما تحطيم الرقم القياسي في عدد السواح الذي لم نشهده من قبل حيث تجاوز الثلاث (03) ملايين سائح.

المطلب الثاني: طاقة الإيواء

تمثل طاقة الإيواء مجموع الأسرة التي توفرها المؤسسات الفندقية بأنواعها، وبحسب احصائيات الوزارة الوصية المدرجة في الجدول رقم (06) فإن طاقة الإيواء للحظيرة الفندقية بهذا البلد قد تطورت من سنة 2018 إلى سنة 2023، حيث تم إحصاء 119155 و 151052 سرير على التوالي؛ أي أنه تم تسجيل نمو بمعدل 31897 سرير خلال 6 سنوات الذي يعد غير كاف لدولة مثل الجزائر تطمح إلى جعل القطاع السياحي بديلا للمحروقات.

ولو تمعنا في ذات الجدول، لوجدنا أن الحظيرة الفندقية مقسمة إلى مجموعتين مؤسسات مصنفة قدرت طاقة إيوائها ب 81151 سرير سنة 2023 بعد أن كانت 54428 سرير سنة 2018، وقد حازت فنادق الدرجة الأولى على حصة الأسد بطاقة إيواء 15060 سرير سنة 2023، بينما المؤسسات الفندقية في طريق التصنيف قدرت طاقة إيوائها سنتي 2018 و 2023 ب 64727 سرير و 69901 سرير على التوالي. وهي تصنيفات غير مقبولة على اعتبار أن تنمية القطاع السياحي ترتبط بعدد السواح الأجانب الذين سيتم جذبهم لزيارة وجهة الجزائر، وهذا لا يتأتى إن لم تتوفر حظيرة فندقية ترقى لمصاف الدول المنافسة وبالأخص دول الجوار.

الجدول (06): طاقة الإيواء بالحظيرة الفندقية في الجزائر

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الإيواء السياحي، المرجع سبق ذكره.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
فندق 5*	6 734	7 234	7 345	7613	8559	8724
فندق 4*	4 746	6 161	6 824	7935	70223	11705
فندق 3*	5 886	6 427	6 861	7707	9083	10505
فندق 2*	5 185	5 381	5 995	7935	10403	11893
فندق 1*	11 684	12 612	12 724	13027	14075	15060
فندق غير مصنف	8 590	9 456	9 456	9456	9456	9019
إقامة سياحية 2*	384	384	384	384	384	400
إقامة سياحية 1*	313	313	313	313	806	806
موتيل/ نزل طريق 2*	93	93	93	93	152	209
موتيل/ نزل طريق 1*	30	86	86	148	168	280
نزل ريفي 2*	16	16	16	16	16	16
نزل ريفي 1*	20	20	20	20	20	20
قرية عطل 3*	274	274	274	274	434	434
قرية عطل 2*	-	-	-	-	-	625

670	616	0	0	0	0	قرية عطل 1*
205	205	205	205	205	91	نزل مفروش "وحيدة الصنف"
426	426	426	426	426	426	نزل عائلي "وحيدة الصنف"
9 984	9 984	9 984	9 984	9 984	9 786	هياكل أخرى موجهة للفندقة
170	170	170	170	170	170	محطة الاستراحة "وحيدة الصنف"
81151	75180	65706	61 176	59 242	54 428	مجموع المؤسسات المصنفة
69901	70346	66560	66 438	66 434	64 727	مؤسسات فندقية في طريق التصنيف
151052	145526	132266	127 614	125 676	119 155	المجموع

وللإشارة، فإن توزيع الحظيرة الفندقية في الجزائر يختلف باختلاف طابع الفندق أي طبيعة المنتج السياحي وهو ما يتضح من خلال الجدول (07)، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 - 2023 كما جاء في احصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

المطلب الثالث: الإيرادات السياحية

يعكس مؤشر الإيرادات السياحية مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني المتأثرة من النشاط السياحي، والتي يمكن تحديدها من خلال عنصرين مهمين ألا وهما:

أولاً: تطور ميزان المدفوعات - بند السفر - : إن الفرق بين الإيرادات والنفقات السياحية الموضحة في الجدول رقم (08) تشير إلى أن الميزان السياحي عرف عجزاً مزمناً خلال فترة الدراسة، إذ بمقارنة الإنفاق السياحي نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفقات السياح غير المقيمين. ومن المهم تحديد أن عائدات السياحة من خلال بند السفر لا تشمل جميع الإيرادات السياحية، حيث أن معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج، الديوان الوطني للإحصائيات حيث بلغت أدنى قيمة لميزان المدفوعات سنة 2017 ما مقداره 439.5 مليون دولار أمريكي بسبب ارتفاع قيمة المصاريف السياحية مقارنة بالإيرادات وهذا راجع إلى ارتفاع السياحة المغادرة في هذه السنة فنجد حوالي 580 مليون دولار أمريكي أنفقها السياح المقيمين في الخارج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الإيرادات السياحية وعلى قلتها عرفت تقلبات ملحوظة وقد بلغت أعلى مستوياتها خلال سنة 2020 أين حقق ميزان المدفوعات ربها لأول مرة خلال فترة الدراسة، بلغت قيمته 196.4 مليون دولار أمريكي، هذا رغم ما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية وأماكن جاذبة للسياحة إلا

أن إهمال الدولة لهذا القطاع وضعف أدائه الاقتصادي انعكس سلبا على رصيد ميزان المدفوعات، كما أن الاهتمام الذي توليه الدولة القطاع المحروقات الذي يمثل 96% من مجمل الصادرات كان له دور في إهمال القطاع السياحي.¹⁴

الجدول (08): تطور ميزان المدفوعات - بند السفر -

العملة: مليون دولار أمريكي

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات	304	209	140.5	169	165	429
نفقات	677	475	580	494	500	232.6
رصيد	376-	266-	439.5-	325-	335-	196.4

المصدر: سعيد غزلان، المرجع سبق ذكره، ص 453.

ثانيا: حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام: نلاحظ من خلال الجدول الموضح أسفله أن مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى 2023 شهدت نتائج متفاوتة، حيث تراجعت من 1.38 % سنة 2019 إلى 0.61 % و 0.81 % خلال سنتي 2020 و 2021 على التوالي والسبب يعود إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد، لتعود حصة القطاع مجددا في الارتفاع أين وصلت إلى نسبة 1.47 % خلال سنة 2023 وهي نسبة غير كافية بالنظر إلى الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بهذا القطاع ليكون بديلا عن قطاع المحروقات وتحقيق التنوع الاقتصادي.

الجدول (09): تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (%)	1,38	0,61	0,81	1,06	1,47

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، حصة قطاع السياحة والتوظيف، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa->

¹⁴ سعيد غزلان، الإيرادات السياحية ودورها في انتعاش القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 2، 2022، ص ص 453-454.

[%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-f15c06ad](#)

تاريخ التصفح: 2024/11/06 09:30

المطلب الرابع: عدد عمال قطاع السياحة

يعد هذا المؤشر مهما جدا في معرفة دور الاستثمار السياحي في التنمية بالقطاع لأن له إمكانات واسعة تسمح له بأن يوفر مناصب عمل معتبرة تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع ككل، وعليه وفقا لما جاء في احصائيات الجهة المسؤولة والمبينة في الجدول رقم (10) المتعلق بعرض تطور عدد العمال في قطاع السياحة خلال الفترة (2015 – 2019) حسب اخر اصائيات متوفرة على موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية، يتبين لنا أنه خلال هذه الفترة كان القطاع يحقق فرص عمل بصفة متزايدة كل سنة حيث كان عدد العمال سنة 2015 يقدر بـ 261289 عاملا، ليصل إلى 320000 عاملا سنة 2019.

وبالعودة إلى أسباب هذا التزايد نجد أن اهتمام الدولة بالقطاع السياحي كبديل لقطاع المحروقات ساهم بالدرجة الأولى في هذا التزايد، لكنه لا يعد كافيا لا سيما وأن السياحة تبقى الوجه الآخر للاقتصاد الوطني كبديل للبترول، ومصنعا كبيرا للعمالة إذا ما تم استغلال المقومات التي تسخر بها الجزائر أحسن استغلال، بالنظر لما تملكه من مقومات طبيعية وبشرية تجعلها ترقى لأن تكون دولة جاذبة للسياح العرب والأجانب.

الجدول (10): تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العمال	265803	270317	300000	308027	320000

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، التوظيف في قطاع السياحة (فرع الفنادق، المقاهي، المطاعم)، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa->

[%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-f15c06ad](#)

تاريخ التصفح: 2024/11/06 13:34

وبالرغم من التحديات التي يواجهها هذا القطاع الحيوي، كيف يمكن للسياحة أن تكون محركا للتنشغيل وتسهم في النمو الاقتصادي وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنويع الفرص الوظيفية في الجزائر، وهو ما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات تحفيزية لتعزيز استقرار واستدامة هذا القطاع الحيوي، والذي من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد الوطني وتوسيع مصادر الدخل في البلاد.¹⁵

الخاتمة:

ضمن فقرات هذه الدراسة، قمنا بتسليط الضوء على واقع الاستثمار السياحي الفندقي في الجزائر، وحاولنا التعرف على مدى اسهامه في تحقيق التنمية. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج، يمكن عرضها في محورين رئيسيين هما:

أولاً: واقع الحظيرة الفندقية والمشاريع السياحية

1- عرفت الحظيرة الفندقية نمواً بطيئاً لا يلبي الطلب المتزايد عليها، خصوصاً وأنها تشهد توزيعاً غير متوازن؛ إذ تستحوذ الفنادق الحضرية على النصيب الأكبر، بينما تعاني المناطق السياحية الساحلية والصحراوية من نقص حاد في البنية التحتية. إضافة إلى ذلك، لم يتم تسجيل فنادق بيئية، رغم الضرورة الملحة لإنشائها، في ظل التوجه العالمي نحو الاستدامة.

2- شهدت المشاريع السياحية تحديات كبيرة في التنفيذ، مما ساهم في ارتفاع عدد المشاريع غير المنطلقة والمتوقفة. كما تراجع عدد المشاريع المنجزة، مما يعكس صعوبة تحقيق أهداف التنمية من خلال القطاع.

ثانياً: دور الاستثمار السياحي الفندقي في التنمية

1- بلغ التدفق السياحي أرقاماً قياسية في عام 2023؛ حيث احتل السياح من الجنسية التونسية المرتبة الأولى بعدد 1.82 مليون وافد، تلتها فرنسا بـ 110,470 وافداً.

2- شهدت الطاقة الإيوائية تطوراً ملحوظاً، حيث ساهمت في تحسين البنية التحتية، وبلغت أقصاها في عام 2023 بـ 151,052 سريراً.

3- حققت الإيرادات السياحية عجزاً في ميزان المدفوعات السياحية بسبب ارتفاع نفقات السياحة الخارجية مقارنة بالإيرادات. ومع ذلك، ساهمت الإيرادات بنسبة 1.47% في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متواضعة مقارنة بالجهود المبذولة، لكنها تظهر تحسناً تدريجياً.

¹⁵ ابن بوسحاقي فتيحة، قطاع السياحة في الجزائر كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي: دراسة استكشافية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 09، العدد 01، جامعة الوادي، ماي 2024، ص 189.

4- ساهم القطاع في خلق فرص عمل، مع ارتفاع عدد العمال الموظفين فيه، رغم أن هذه النسبة لا تزال دون الإمكانيات الحقيقية المتوفرة.

وبالنظر للنتائج التي تم تقديمها ، فقد تم تحديد عدد من التوصيات نعرضها في الآتي:

1- تعزيز وتطوير البنية التحتية من الفنادق عن طريق:

- وضع خطط لتجديد وإعادة تأهيل الفنادق القديمة لتتلاءم مع المعايير الدولية؛
- تحسين توزيع الاستثمارات الفندقية لتشمل كل المناطق السياحية؛
- تشجيع الاستثمار في بناء فنادق بيئية تتماشى مع الاتجاه العالمي نحو الاستدامة.

2- إيجاد حلول للعقبات التي تواجه الماربع المتوقفة وغير المنطلقة، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسريع انجاز المشاريع السياحية.

3- ترويج صورة الجزائر اعتمادا على الحملات الترويجية على المستوى الدولي، للتعريف بالجزائر كوجهة سياحية، وتطوير هويتها السياحية من خلال إبراز تراثها الثقافي ومقوماتها الطبيعية كعنصر جذب للسياح الأجانب.

4- تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية مع إدماج التكنولوجيا لتسهيل حصول السائحين على تأشيرة الدخول للجزائر وتشجيعهم على زيارتها كوجهة سياحية متميزة.

5- إيجاد خطط تقلل من العجز في ميزان المدفوعات السياحي من خلال تطوير السياحة الداخلية وزيادة التدفقات السياحية الأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

1- قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، (الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 50، مؤرخة في 28 يوليو 2022).

ثانياً: الكتب

1- رعد مجيد العاني: الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

1- تريكي العربي : واقع الاستثمار الاستثمار السياحي – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

2- عوينان عبد القادر: السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013.

رابعاً: المقالات

1- ابن بوسحاقي فتيحة، قطاع السياحة في الجزائر كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي: دراسة استكشافية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 09، العدد 01، جامعة الوادي، ماي 2024.

2- بوفاتح محمد بلقاسم، الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 18/22، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، مارس 2023.

3- سعيد غزلان، الإيرادات السياحية ودورها في انتعاش القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 2، 2022.

4- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة : الاستثمار السياحي في محافظة العلا، بحث مقدم إلى الهيئة العليا للسياحة والآثار، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، 2008.

5- محمد ضويفي، النظام القانوني لتمويل الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 2، جوان 2022.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، التهيئة والاستثمار السياحي، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d9%8a7%d8%aa->

[%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-b2dbbcd](#)

12:20 تاريخ التصفح: 2024/11/05

2- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الإيواء السياحي، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d9%8a7%d8%aa->

%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-

[%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-d94a9fbb](#)

تاريخ التصفح: 2024/11/09 08:15

3- تدفق السواح عبر الحدود الجزائرية سنة 2023 - جانفي 2024، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/wp-content/uploads/2024/08/%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%AD-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2023.docx>

تاريخ التصفح: 2024/11/06

08:39

4- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، حصة قطاع السياحة والتوظيف، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-f15c06ad>

تاريخ التصفح: 2024/11/06 09:30

5- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، التوظيف في قطاع السياحة (فرع الفنادق، المقاهي، المطاعم)، الموقع:

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-f15c06ad>

تاريخ التصفح: 2024/11/06 13:34